مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها

Contribution of SMEs to economic development And difficulties encountered

د/ عبد الحق بوقفة	د/ عبد الله مايو
أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ
جامعة الوادي /الجزائر	جامعة ورقلة/ الجزائر
Bougoffa1@gmail.com	mayouabdellah@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/03/12 تاريخ القبول:2018/09/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تبيين مساهمتها في التنمية الاقتصادية لمختلف الدول سواء كانت دول اقتصادية كبيرة أو دول هي في طريق النمو، وعند التطرق إلى الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة وللمتوسطة والى خصائصها العديدة تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة التشغيل واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة الصادرات، ، زيادة الطلب الكلي، زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك، ثم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ومن ثم زيادة في النمو الاقتصادي. كما وجدنا أنها تعاني العديد من الصعوبات أهمها مشكلة التمويل.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، تشغيل، ناتج داخلي خام.

رموز jel: O111 ، Q332

Abstract:

This study aims to highlight the role played by small and medium enterprises, and through to indicate their contribution to the economic development of various countries, whether countries significant economic or countries are in the way of growth, and when dealing with the great importance of small and medium enterprises and to the many characteristics, that was reached small and medium-sized enterprises have made significant contributions to the economic development, through increased operating and absorb a large volume of employment, increase exports, increase aggregate demand, increase investment and consumption, and its contribution to the gross domestic product (GDP) and then an increase in economic growth. We also found that small and medium enterprises suffer many difficulties financing the most important problem.

key words : Small and medium enterprises, economical development, employment, Gross domestic product.

(JEL) Classification : O111 ،Q332

تمهيد:

تؤدي المؤسسات الاقتصادية دورا مهما في حياة الفرد والجماعة والاقتصاد، فيقع على عاتقها تأدية النشاطات الاقتصادية المختلفة سواء الإنتاجية والخدمية وكذا تحقيق الرفاه للمجتمع، لان المؤسسة الاقتصادية هي نظام موجود للقيام بوظائف كالإنتاج، التسويق والتمويل...الخ ذلك بإمداد المجتمع بالسلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته وزيادة رفاهيته بالإضافة إلى تحقيق أهدافه.

ومن المؤسسات الاقتصادية نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي استطاعت أن تبرهن على فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي، فهي تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل...الخ، مما جعلها تكتسب مكانة كبيرة جعلتها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية، ومما تم ذكره سيتم معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية: **كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وما هي أهم الصعوبات والعوائق التي تواجهها؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على استقراء مجموعة من الدراسات والأبحاث التي عالجت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخلاص أهم ما اتفقت عليه كما قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاث أجزاء خصص الأول لعرض مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما فتطرقنا فيه إلى أهم مساهمتها في التنمية الاقتصادية. في حين الجزء الثالث عالج بعض الصعوبات والعوائق التي تواجه ذا النوع من المؤسسات.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت مختلف الدراسات التي تم القيام بها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود العديد من التعاريف لهذا النوع من المؤسسات وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني، أو تعريفا إداريا...الخ، وسيتم في ما يلي إدراج مختلف التعاريف لبعض الدول ثم التعريف الذي تعتمده الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في الولايات المتحدة الأمريكية أصدر الكونغرس سنة 1953 في قانون الأعمال الصغيرة الذي يعرف فيه العمل الصغير Small business على أنه "عمل مملوك ويدار بشكل مستقل وهو غير مهيمن في مجال عمله" ويشمل مفهوم الهيمنة على تركيبة القطاع في ما إذا كان يتكون من عدد محدود من أعمال كبيرة محتكرة، كما نص القانون على إقامة دائرة تتخصص بمساعدة الأعمال الصغيرة وفي ما يلي تعريفها حسب عدد العمال حيث تعتبر العمال:1

من 01 إلى 250 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

من 251 إلى 500 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة؛

من 501 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

لكن هذا التعريف واجه مسألة حجم المؤسسة من خلال الموافقة بين القيود الرقمية والسمات النوعية لكل صناعة، ففي بعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة على الرغم من أن عدد عمالها يتجاوز 1000 عامل في حين نلاحظ أنه في بعض الصناعات الأخرى لا يتجاوز عدد العمال بها250 عامل لتعتبر مؤسسة صغيرة. وعليه فإن المؤسسة الصغيرة ليس من الضروري أن تكون صغيرة بالمعنى المطلق، بالنسبة لمؤسسات أخرى في نفس مجال النشاط وتأسيسا على ذلك، فيما يعتبر طبقا لأحكام هذا التعريف مؤسسة صغيرة، قد يكون في واقعه مؤسسة متوسطة أو كبيرة.

ب. تعريف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 99 %، حيث قدم الاتحاد الأوروبي التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك رغم التعقيدات التي واجهها في تحديد ذلك. وقام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 2003/361 الذي يقدم الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح والعاوامل الرئيسية التي تحدد ما اذا كانت المؤسسة صغيرة أو متوسطة والتي هي في الاساس متمثلة في عدد الموظفين واجمالي قيمة الموازنة العامة.[2]

جدول رقم(01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال بـ (مليون يورو)	او	الحد الأقصى للموازنة بـ (مليون يورو)
المصغرة	9	2		2
الصغيرة	>50	≥ 10		≥ 10

المتوسطة	> 250	≥ 50	≥ 43

Source : European commission, The definition of SME, ,[on line ,](2017) <www.ec.europa.eu >, visited in (30/12/2017)

من خلال الجدول المعتمد لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأوروبي يمكن اعتبار المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمالها على 25 % كحد أقصى. ويتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعريفها قانونياً ومن ثم اقتصادياً يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولها بعدد الموظفين وثانيها برقم الأعمال أو إجمالي الأصول في حين يرتبط ثالثها بموازنة المؤسسة.

جـ. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم، تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع، إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 18-01 والى غاية الفترة 2017 جاء القانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 جانفي 2017، والذي يقدم التعريف المعتمد من طرف الجهات الرسمية، فحسب **المادة الخامسة** من هذا القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي:[3]

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 4 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية اقل من 1 مليار دج؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة الثامنة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 400 مليون و4 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 200 مليون دج و1 مليار دج.

أما المادة التاسعة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 200 مليون دج.

وأخيرا تعرضت المادة العاشرة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 20 دج،والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

الجدول رقم (02) : معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي ب(مليون دينار)	الحصيلة السنوية ب(مليون دينار)
المؤسسة الصغيرة جدا	1 إلى 9	< 40	< 20
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	< 400	< 200
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	400 مليون إلى 4 مليار	200مليون إلى 1مليار

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون01- 18،**مرجع سابق**. المواد 8،9، 10.

أمام تعدد المعايير التي تقسم بمقتضاها المؤسسات الصناعية إلي صنفين أو أكثر، تبقى المسألة الحاسمة هي التمييز النوعي بين المؤسسات تبعا لاستخداماتها التقنية والمعرفة المكثفة، بحيث تطرح من جديد إشكاليات متعلقة بنوعية العمالة وطبيعة المهارات والخصائص التكنولوجية للأصول الإنتاجية فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال، كثيفة المعرفة أهم أو أكبر من مؤسسة كبيرة تستخدم أكبر من 250 عامل وتعتمد على المهارات البسيطة العادية وتستخدم وسائل إنتاج كثيفة العمالة.[4]

ولغرض القيام بهذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على التعريف الذي جاء في القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ والموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية في اقتصاد أي دولة سواء المتطورة منها أو المتخلفة، وذلك لما تكتسيه من خصائص جعلتها تحتل المكانة الكبيرة ضمن اقتصاديات أكبر الدول، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:[5]

أ. سهولة تكوين هذه المؤسسات: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

ب. توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة. ففي الفترة ما بين 1988 و1992 فإن نسبة 70 % من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.

ج. تقديم منتجات وخدمات جديدة: التجربة العملية في بعض البلدان، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من95 % من تكاليف البحث والتطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

د. توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى. فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقييم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية. فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء. وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

هـ. تقديم السلع والخدمات الخاصة: إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة. فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

و. الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والمرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة. كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها. كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول. وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة " الصغير أجمل" و" الصغير فعال.

3.1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فإن ثمة اتفاقا على أهميتها أو موقعها في النشاط الاقتصادي باعتبارها محركا لعملية التنمية والنمو الاقتصادي، فقد ظهر في العقود الأخيرة اتجاها عالميا يرى أن هذا قطاع يعتبر حجر الزاوية في تحقيق عدة مزايا على مستوى الفرد والمجتمع وكذا على المستوى العالمي، وزيادة على ذلك تحسنت نظرة الحكومات لهذا القطاع ولا سيما في الدول النامية من خلال دورها الحيوي الذي قامت به في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى في تحقيق التكامل الصناعي. مما جعلها محصلة الإيجابيات في ظل الانفتاح وتداعيات العولمة، وسيتم التطرق فيما يلي إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويات التالية:

أ. على مستوى الفرد صاحب المشروع: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المشروع فيما يلي:[6]

- ❖ إشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص، حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصاحبها فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية وضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته.
- ❖ إن صاحب المؤسسة الصغير الناجح يشعر انه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المؤسسة والآخرين.
- ❖ أن المؤسسة الصغيرة هو طريق الإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية ويعطي لصاحبه الفرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون وظيفة.

❖ إن تشجيع الشباب وتسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المؤسسات الصغيرة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار توظيفهم في القطاعين الحكومي والخاص ويجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية.

ب. على مستوى المجتمع: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمجتمعات في عدة نقاط أساسية والتي يتم ذكرها فيما يلي:[7]

❖ إن المؤسسات الصغيرة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية وكذلك تغطي جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي وتساهم في حد كبير في إعداد العمالة الماهرة وتشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

❖ استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات بالإضافة إلى أنها تسهم في خلق فرص عمل أكثر بالمقارنة مع غيرها وأهم الأسباب المعروفة بهذه الظاهرة هي استخدام المؤسسات الصغيرة لتقنيات مكثفة للعمل نسبيا من جهة والنمط الاجتماعي المرتبط بهذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية.

❖ إن تشجيع المؤسسات الصغيرة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية جيدة.

❖ هناك نقطة أخرى متعلقة بتوزيع الدخل وذلك في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية والتي تعمل بها أعداد كبيرة من العمال وذلك مقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة.

❖ إن المؤسسات الصغيرة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي، في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (تجارة، خدمات، مقاولات...) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة.

ج. على المستوى العالمي: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي في النقاط التالية:[8]

- ❖ المؤسسات الصغيرة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها وتعرضت لها مختلف العلوم كالإدارة والاقتصاد والهندسة والقانون والبيئة والزراعة من زوايا مختلفة ومتعددة؛
- ❖ تهتم معظم دول العالم الآن بعقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي والحضري؛
- ❖ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم العناصر الإستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم الصناعية والدول النامية على حد سواء خصوصا مع التقدم التكنولوجي الكبير وتحرير الأسواق وكذا العولمة الاقتصادية التي أدت إلى ظهور مؤسسات جديدة يمكن لها الاستفادة من مميزات هذا الوضع العالمي الجديد بالحصول على المعرفة وعلى رؤوس الأموال والأسواق العالمية في آن واحد؛
- ❖ تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظرا للدور الذي تؤديه في الاقتصاد القومي لكثير من الدول المتقدمة والنامية وتشير التجارب في هذا المجال إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال الفترة الأخيرة وتحولت إلى قوى إنتاجية بعدما كانت قوة استهلاكية وذلك بلجوئها إلى المؤسسات الصغيرة التي تتلائم مع قلة الاستثمارات اللازمة لها لإنتاج سلع ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين كالصناعات الغذائية والنسيجية...الخ التي تلبي حاجات السوق المحلية والخارجية.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجلب الاستثمار وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في وسط الشباب وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال فإنها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي، ونتناول مساهمتها في الاقتصاد عن طريق العناصر التالية:

1.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التشغيل:

أصبحت مشكلة البطالة سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة، ومنذ سنوات دفعت غالبية الدول للاهتمام أكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ذلك أن هذا الصنف من المؤسسات، على الرغم من ضآلة حصته في السوق العالمي، فإنه يعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات، فهي تؤدي دوراً ريادياً في إيجاد فرص عمل، واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستقطب كم كبير من اليد العاملة، سواء المؤلة أو غير ذلك نظرا لمقدرتها على توفير عدة عناصر والتي ويمكن إبراز أهمها في ما يلي:

3. **استقطاب العاملين وتكوينهم:** المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو"المورد البشري" الفعال، وعلى هذا الأساس، يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم، ودورها في البلدان العربية لا يقل عنه في كثير من الدول الأخرى، بصفتها تخلق فرصاً كثيرة للعمل.[9]
4. **عدم تطلبها لمهارة كبيرة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام.
5. **تمكنها من تشغيل العمال العاديين:** تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذي لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية) وتوفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي، والجدول التالي يبين تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة من 2010 الى غاية 2015.

جدول رقم (03) : تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر 2010-2015

السنة	القطاع الخاص		القطاع العام		Σ
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	
2010	1577030	%97,01	48656	2,99	**1625686**
2011	1676111	%97,21	48086	2,79	**1724197**
2012	1800742	%97,44	47375	2,56	**1848117**

2001892	2,41	48256	%97,59	1953636	**2013**
2157232	2,16	46567	%97,84	2110665	**2014**
2371020	1,84	43727	%98,16	2327293	**2015**

Source : Ministère de l'industrie et des Mines. -Bulletin d'Information statistique des PME n 22 a 26-05/10/2017.

بالنسبة لعدد الأجراء، فقد عرف تطورا ملحوظا بين 2010 و 2015 حيث وصلت نسبة هذا التطور في القطاع الخاص من حوالي 1.570 الف عامل إلى ما يقارب 2.300 الف عامل، أمّا فيما يخص القطاع العام فقد شهد انخفاض وهذا بسبب عدم التوافق بين خلق مناصب عمل في المؤسسات التي بقيت في النشاط والمناصب المفقودة نتيجة غلق أو تخفيض العمالة في مؤسسات أخرى.

2.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة أن ما يقارب 20.5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي بنسبة 98 % والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية.[10]

أ. دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية: للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.

كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يمكننا ملاحظته حتى في الجزائر إذ نلاحظ أن عددا كبيرا من رجال الأعمال يركزون استثماراتهم في مجال الصناعات الاستهلاكية الغذائية. وهذا ما يؤدي تدريجا لو يتم الاهتمام به بصورة جيدة إلى تحقيق الاكتفاء ا لذاتي في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بهذا النوع من المنتجات لعدم تطلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة وتتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى مثل سلع التجهيز.[11]

ب. **دورها في تحقيق التكامل الصناعي:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا .وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي.

حيث أن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة. فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[12]

جـ. **دورها في تحقيق التنمية المحلية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق ذات النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية نذكر من بين أهمها:[13]

- **امتصاص البطالة على المستوى الداخلي:** إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي.
- **تحقيق التوزيع العادل للدخل:** بانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.
- **إنعاش المناطق الداخلية:** وذلك بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي

من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك، ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلبتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.[14]

3.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المؤشرات الاقتصادية:

في ما يلي سيتم إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك بالتطرق إلى أهم العناصر التالية: الناتج الداخلي الخام، تعبئة الادخار، زيادة الاستثمار والاستهلاك، تنمية الصادرات.

أ. دورها في زيادة الناتج الداخلي: يتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.[15]

ويتضح ذلك من خلال النتائج المحققة على مستوى الدول الأوروبية وأمريكا وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والمغرب العربي الممثلة في تونس وذلك من خلال النسب المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم(04): نسب النمو في الإنتاج الداخلي الخامPIB لعدة دول من العالم

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016

الدول							
ألمانيا	4,1	3,66	0,50	0,50	1,93	1,74	1,94
استراليا	2,01	2,37	2,57	3,63	2,61	2,42	2,80
الو م أ	2,53	1,60	1,68	2,22	2,37	2,86	1,50
الهند	10,26	6,64	6,39	5,46	7,51	8,01	7,11
الصين	10,64	9,54	7,76	7,68	7,30	6,90	6,70
بريطانيا	1,70	1,45	2,05	1,48	3,05	2,35	1,80
الجزائر	3,63	2,89	2,77	3,37	3,79	3,76	3,30

Source : GDP Growth (annual %), statistics of the world Bank,[on line ,](2017) : <www.data.worldbank.org>, visited in (30/12/2017)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسب النمو الاقتصادي المتمثلة أساسا في الناتج الداخلي الخام شهدت زيادات معتبرة بشكل متذبذب، خلال الفترة 2010 -2016 حيث شهدت معدلات نم مختلفة بين الدول والتي كان أعلى هذه المعدلات على مدار الفترة المعروضة لدولتي الهند والصين ، وأقل هذه المعدلات كانت لبلد بريطانيا

أما على مستوى الجزائر فقد شهدت نسبة النمو للناتج الداخلي الخام تتراوح النسبة 3 وانخفضت في سنة 2013 لتصل الى 2,77 %، وهذه النسب تعتبر نسب نمو معقولة لكن لا تزال أقل من الدعم الذي خصص لها والجدول التالي يمثل مساهمتها في الثلاث سنوات الأخيرة :

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام 2010-2015

الوحدة: مليار دينار

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		Σ قيمة
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2010	827,53	%15,02	4681,68	%84,98	**5509,21**
2011	923,34	%15,23	5137,46	%84,77	**6060,8**
2012	793,38	%12,01	5813,02	%87,99	**6606,4**
2013	893,24	%11,7	6741,19	%88,3	**7634,43**
2014	409	%18.73	21841.1	%81.56	**2225.1**
2015	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

Source: Ministère de l'industrie et des Mines. -Bulletin d'Information statistique des PME n 22 a 26-05/10/2017.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود تطور محسوس لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام ، حيث ارتفعت قيمته من 5.509 مليار دج سنة 2010 إلى 7.634,43 مليار دج خلال سنة 2013، وقد انخفضت مساهمتها في سنة 2014 لتصل الى ما مستواه 2.225,1 وهذا في ما يخص القطاعين العام والخاص.

ب. دورها في تنمية الصادرات: تنمية الصادرات تعتبر قضية إستراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية ،لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات. انطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعا بدلا من استيرادها أو تصدير سلعاً إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج، ومثال المشروعات الصغيرة الفرنسية يجسد ذلك ويبين المركز الفرنسي للإحصاء INSEE أن إسهام المؤسسات الصغيرة (5 عمال على أكثر) في صادرات لسنة 2000 وصل إلى حدود 20% من مجموع الصادرات الصناعية.[16]

وهناك نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشارك في الصادرات، ولكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية، وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية، وتعود أسباب ضعف نسبة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير إلى ما يلي:[17]

- غياب قاعدة المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، فمعظم المعلومات تقديرية أو ناقصة؛
- غالبا لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي، وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشرة مما يعيق اختراق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسواق الصادرات؛

❖ الافتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة، وتفاصيل ائتمان الصادرات، وخدمات التأمين.

جـ في تعبئة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، فهي تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، لتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما بعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يملون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.[18]

د. في زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل، ومن المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة، وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة، حيث أن "الميل الحدي للاستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة"، فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع ، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.[19]

6. **المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية فإنها تواجه العديد من المشاكل التي تختلف من اقتصاد لآخر، كما يمكن أن تكون هذه المشاكل

داخلية متعلقة بالمؤسسة مباشرة أو مشاكل خارجية متعلقة ببيئتها الخارجية وسنحاول فيما يلي تقديم أهم هذه المشاكل وذلك بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع:

1.3 كلفة رأس المال: و تنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المؤسسات 20 من خلال صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وذلك بسبب الطلب منها دفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المؤسسات الكبيرة، وذلك لأنها حسب مؤسسات التمويل تمثل نسبة مخاطرة كبيرة.

2.3. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المؤسسات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المؤسسات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.[21]

3.3 مشكلة التمويل : من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل حيث أنه من الصعوبة أن تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس فرص التمويل المتوفرة للمؤسسات الكبيرة وذلك راجع إلى لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض الموجهة إليها بسبب غياب الضمانات المناسبة.كما أن عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات الكافية للحصول على قروض بنكية يعتبر من أهم عوائق تمويلها ، وبالتالي تقليص فرص حصولها على الموارد المالية خاصة في البلدان النامية. ، فضلا على الشروط الصعبة إن لم نقل التعجيزية التي تضعها مؤسسات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه الشروط طلب ضمان عيني الذي نادرا ما يتوفر لديها.[22]

وتنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث تضطر إلى القيام بعمليات الشراء بالأجل من بعض التجار وبأسعار مرتفعة نسبياً واللجوء إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على احتياجاتها بأسعار مغالى فيها، وكذا التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتوفير المدخلات وتسويق الإنتاج مقابل أجر محدّد متفق عليه أو بسعر منخفض،وهذا ما يؤدي إلى انخفاض من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توافرت الموارد التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.3 **الإجراءات الحكومية:** ويظهر ذلك جليا في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[23]

5.3 مشكلة الضرائب : في الغالب لا يمسك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر حسابية منتظمة، لذلك تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدّمة لهم. ومن الممكن أن تصل هذه المؤسسات إلى درجة عدم القدرة على سداد هذه الضرائب ويتولد بذلك عائق جديد للمؤسسة خاصة عند طلب التمويل الخارجي.

6.3 المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.[24]

7.3 **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.[25]

أما في الجزائر فبالرغم من الأهمية و الدور المتميز الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد والإهتمام الذي توليه لها مختلف السياسات و البرامج الإقتصادية إلا أنها لا زالت تواجه العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون مواصلة مسيرتها نحو التطور و التنمية و من بين هذه الصعوبات نجد ما يلي :

- صعوبة الحصول على العقار .(و الذي يطرح بشكل كبير عند محاولة الحصول على القروض لأن البنوك تطلب عقود الملكية)؛
- صعوبة الحصول على التمويل؛
- بطء الإجراءات الإدارية؛
- ضعف التكوين و العمل و التأهيل؛
- صعوبة تسويق المنتجات؛
- نقص الإحصائيات المتعلقة بالمحيط الإقتصادي والتي تمكن من التعرف على الفرص والمخاطر الإستثمارية؛[26]

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الدراسة التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أهم الصعوبات التي تواجها ووجدنا أن هناك تباين واضح في اعتماد تعريف موحد وشامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع إلى التباين الكبير في اقتصاديات الدول والمنظمات فكل يعرفها حسب حاجته الخاصة إليها، غير أن الشيء الأكيد

هو الدور الكبير الذي تؤديه هذه المؤسسات في اقتصاديات خاصة خلقها لمناصب الشغل ومساهمتها في زيادة الدخل الوطني. كما أن أهم الصعوبات التي تواجهها مرتبطا أساسا بمشكل التمويل وضعف تنافسيتها

الاحالات والمراجع:

[1].سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، ط1، الأردن: دار وائل، 2005، ص 32.

[2]. European commission, The definition of SME, , [line on], 2017( ) <www.ec.europa.eu > visited in (30/12/2017)

[3]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون 07-02، المؤرخ 10جانفي 2017، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ السبت 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق 11جانفي 2017م، المادة 5.

[4]. صالح الصالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية-، القاهرة، 18-22 جانفي 2004، ص 168.

[5]. عثمان حسين عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003، ص ص 20-21.

[6]. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مصر: مجموعة النيل العربية، بدون سنة نشر، ص 13.

[7]. عبد الرحمن يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996، ص ص 23: 27.

[8]. محمد هيكل ،**مرجع سابق**، ص 16.

[9]. معوشي بوعلام، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، 17 و 18 أفريل 2006، ص 359.

[10]. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط 2،عمان: دار المسيرة، 2004، ص 23.

[11]. سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة – حالة الجزائر –**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2006، ص 45.

[12]. لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ، ص 60.

[13]. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 65.

[14]. صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**،دار النهضة العربية، 1993،ص،57.

[15]. [15]. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص 31.

[16]. *Jean LACHMANN : **financer l'innovation des PME**, édition Economica, 1996, p03.*

[17]. وصاف سعيدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 8 و 9 أفريل 2002، ص 35.

[18]. لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص 58.

[19]. سيد علي بلحمدي، **مرجع سابق**، ص 49.

[20] قسم الدراسات/ديوان المحاسبة، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة**، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن ،جمعية المحاسبين القانونيين، عمّان، الأردن، 2008 ،ص12

[21] المرجع السابق،ص12

[22] لخلف عثمان ،**واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، **مرجع سابق**.ص 66

[23] قسم الدراسات/ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية ، **مرجع سابق** ،ص12

[24] قسم الدراسات/ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية ، **المرجع السابق**،ص12

[25] نفس المرجع والصفحة سابقا

[26] جمال خياط،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، **الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف يومي17/18أفريل2006.ص04